جامعة باتنة 1 – الحاج لخضر-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

السنة ثانية ماستر: تخصص تسيير عمومي

الإجابة النموذجية لامتحان السداسي الأول في مقياس نظام الحكم المحلي المقارن

السؤال الأول: (06 ن) عرف باختصار المصطلحات التالية:

1- المركزية، اللامركزية، مبينا صور تطبيق كل منهما.

أ- **تعريف المركزية:** هي أسلوب التركيز الإداري الشامل في تنظيم و تسيير الشؤون العامة، و الذي يقوم على تجميع سلطة البت و التقرير النهائية و حصرها في إدارة رئاسية تدرجية في العاصمة و الأقاليم، بما يحقق وحدة و تناسق الجهاز الإداري في الدولة. (0.50 ن)

تطبيقات المركزية الإدارية: للمركزية الإدارية صورتان، إحداها المركزية المطلقة أو الوزارية، و تعني تركيز سلطة البت في كل الأمور بيد الوزارات المركزية في العاصمة.

أما الصورة الأخرى للمركزية، فهي المركزية اللاوزارية أو نظام عدم التركيز الإداري الذي يعني تفويض بعض السلطات إلى الممثلين المحليين للإدارة المركزية أي لموظفي الدولة الخاضعين للسلطة الرئاسية كالمحافظ و المتصرف. فهذا الشكل من المركزية يكاد لا تخلو منه دولة من الدول المعاصرة. (01.00 ن)

ب- **تعريف اللامركزية:** هي نظام إداري يقوم على توزيع السلطات و الوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية و الوحدات الإدارية الإقليمية الأخرى و المستقلة قانونا عن الإدارة المركزية بمجرد اكتسابها الشخصية المعنوية مع بقائها خاضعة جزئيا لرقابة الإدارة المركزية. (0.50 ن)

هناك نوعين من اللامركزية، اللامركزية الإدارية و اللامركزية السياسية:

- **اللامركزية الإدارية:** هي النظام الإداري الذي يقوم على توزيع السلطات و الوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية و الوحدات الإدارية الإقليمية الأخرى و المستقلة قانونا عن الإدارة المركزية بمجرد اكتسابها الشخصية المعنوية مع بقائها خاضعة جزئيا لرقابة الإدارة المركزية".

في هذا الإطار، يذهب أغلب فقهاء القانون الإداري إلى التمييز بين صورتين أو شكلين رئيسين للنظام اللامركزي الإداري، هما: اللامركزية المحلية الإقليمية (الإدارة المحلية) و اللامركزية المرفقية أو المصلحية.

- **اللامركزية السياسية:** تعتبر عملية قانونية يتم بموجبها توزيع الوظائف الحكومية المختلفة (التشريعية، التنفيذية والقضائية) بين الحكومة الموجودة في مركز البلد و السلطات الموجودة في المراكز الأخرى التابعة لهذا البلد نفسه، و ينتج عن هذا التوزيع نوع من نظام الحكم يسمى بالاتحاد الفدرالي.

يتكون هذا الأخير من عدة حكومات مركبة تشكل بمجموعها اتحادا واحدا، و لكل ولاية حكومة، و لكل حكومة سلطات ثلاثة تشريعية، تنفيذية و قضائية. (01.00ن)

2- الإدارة المحلية و نظام الحكم المحلي، مبينا الفروق الشكلية و الموضوعية بينهما.

أ- **تعريف الإدارة المحلية:** هي أسلوب إداري ديمقراطي، يكفل قيام هيئات محلية منتخبة من السكان المحليين تكمل أجهزة الدولة المركزية، تتمتع بالشخصية المعنوية في ممارسة وظائفها و صلاحياتها المحلية مع خضوعها لرقابة و إشراف الحكومة المركزية.(0.50 ن)

ب- **تعريف نظام الحكم المحلي:** أسلوب تنظيم سياسي تتنازل بموجبه الحكومة القومية عن صلاحيات و اختصاصات واسعة للوحدات المحلية المنتخبة التي تتمتع بالشخصية المعنوية و الذمة المالية، التي تؤهلها لمباشرة اختصاصاتها المخولة لها دستوريا باستقلالية كبيرة في ظل سيادة الدولة.(0.50 ن)

هناك عموما فروقا شكلية و موضوعية بين الإدارة المحلية و الحكم المحلي، نذكرها فيما يلي:

- **تتمثل الفروق الشكلية**، في أن اللامركزية الإدارية "الإدارة المحلية" ظاهرة عامة قائمة في مختلف أنواع و أشكال الدول البسيطة و الموحدة (كالجزائر، فرنسا) أو المركبة (كالولايات المتحدة الأمريكية)، أما اللامركزية السياسية "النظام الحكم المحلي" فيقتصر وجوده على الدول المركبة و الاتحادية فقط.

فيما يتعلق بنوع السلطات المخولة لكل منهما، فنظام الحكم المحلي يتميز بوجود ثلاث سلطات في كل وحدة إدارية. حيث تنقسم الدولة إلى دويلات لها دستورها و سلطاتها التشريعية، التنفيذية و القضائية.

أما الإدارة المحلية فتنحصر سلطاتها في الجوانب التنفيذية أو الإدارية و المالية، بينما تختص السلطة المركزية في الدولة بالسلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية و القضائية) مثل فرنسا، اسبانيا و الجزائر.

في نفس القياس، يعتبر الحكم المحلي نوع من الحكومة التي تخدم مساحة صغيرة عن طريق ممارستها لسلطات مفوض بها لها. و هي لا تمارس السلطات إلا في الحدود المفوض بها لها بواسطة الحكومة القومية و في حدود ما تقرره السلطة التشريعية أو دستور الدولة. (01.00ن)

- **تتمثل الفروق الموضوعية**، في مبدأ التباين الموجود بين مكونات كل من النظامين، فنظرا لاختصاصات المحلية الواسعة لهذا نظام يعد دولة داخل دولة فيما يتعلق بالحكم المحلي، أما نظام الإدارة المحلية فيجسد تقسيما جغرافيا معين لأقاليم الدولة.

هذا إلى جانب أن اختصاصات الحكم المحلي هي مستمدة من الدستور الفيدرالي مباشرة، بينما تستمد هيئات الإدارة المحلية سلطاتها من القانون، فإن رقابة الحكومة الفيدرالية ضيقة النطاق و محدودة جدا على منظمات الحكم المحلي، و هي تقتصر فقط على التحقق من أن الهيئات تعمل في الحدود التي تنص عليها قوانين النظام الفيدرالي، أما فيما يخص هيئات الإدارة المحلية فإن الرقابة المركزية غير مقيدة بأي دستور و تكون السلطة المركزية صاحبة القرار فيها. (01.00ن)

السؤال الثاني: (04 ن) أذكر الأسباب التي دفعت الدول إلى الأخذ بنظام الحكم المحلي و التوسع في تطبيق مضامينه و التي تؤكد أهميته في تحقيق الأهداف التنموية على المستوى المحلي.

ترجع نشأة نظام الحكم المحلي إلى أسباب متعددة حفزت الدول المختلفة على الأخذ بهذا النظام ثم التوسع فيه. نذكر فيما يلي بعض هذه الأسباب:

1- تزايد وظائف الدولة.

2- التفاوت فيما بين أجزاء إقليم الدولة.

3- تنوع أساليب الإدارة تبعا للظروف المحلية.

4- الإدارة المحلية أكثر إدراكا للحاجات المحلية.

5- التدريب على أساليب الحكم.

6- العدالة في توزيع الأعباء المالية.

7- تبسيط الإجراءات و القضاء على الروتين.

8- تجسيد الديمقراطية على المستوى المحلي.

السؤال الثالث: (07) تحدث عن نظام الإدارة المحلية في الجزائر مبينا المقومات التي ارتكز عليها قيام الوحدات المحلية و تشكيل الهيئات المرتبطة بهذا النظام. خاصة ما تعلق **بنمط و درجة اللامركزية** المتبعة في تشكيل الهيئات المحلية، و التي تعكس **مدى استقلاليتها** ضمن نسق **نوع و مستوى الرقابة** الممارسة عليها.

1- الاعتراف بالجماعات المحلية "البلدية و الولاية" بالشخصية القانونية الاعتبارية دستوريا.

2- وجود هيئات محلية منتخبة تدير المصالح المحلية وفق مبدأ اللامركزية الإدارية.

أ- الإطار القانوني و الوظيفي للتنظيم البلدي في الجزائر (حصر الاختصاصات).

ب- الإطار القانوني و الوظيفي للتنظيم الولائي في الجزائر (تعميم الاختصاصات).

3- مصادر تمويل الجماعات المحلية الداخلية و الخارجية في الجزائر بنسب توزيع متباينة.

4- استقلالية محدودة في تسيير الشؤون المحلية في ظل سيادة مظاهر الرقابة الشديدة للسلطات المركزية على الجماعات المحلية في الجزائر.

السؤال الرابع: (03)

- أكتب فقرة قصيرة تتحدث فيها عن موضوع بحثك.

بالتوفيق للجميع